

الهجرة وكوفيد-19 وعقد اجتماعي جديد

الثلاثاء 1 يونيو 2021 ، 3 مساءً بتوقيت وسط أوروبا الصيفي

نقاط العمل

الحاجة إلى عقد اجتماعي

فقد الكثير من الناس وظائفهم أو أصبحوا في أمس الحاجة إلى الدعم المتعلق بالتوظيف. ولا يخضعون لأي نوع من أنواع شبكات الأمان الاجتماعي، ومن ثم أصبحوا معتمدين اعتمادًا كبيرًا على وظائفهم، وأصبحوا أكثر عرضة للاستغلال نتيجة لذلك. يبدو أن "الضعف مبني على الحد من خيارات الناس". هناك حاجة للتعرف على هيكل السلطة ومكان تواجد العمال المهاجرين فيه. ويتعين على الحكومات أن تحيد عن نظام مراقبة الهجرة

الحاجة إلى الحماية الاجتماعية

هناك حاجة إلى "الحماية الاجتماعية العالمية للمهاجرين" وإلى الدفع نحو الحصول على أجر معيشي وليس إلى الحد الأدنى للأجور. دعت الندوة عبر الإنترنت إلى "عقد اجتماعي جديد يتضمن حدًا أدنى من ضمان العمل الشامل"، وبالتالي محاولة ضمان فرص عمل لائقة لجميع العمال من ذوي الأجور المعيشية الدنيا وحماية اجتماعية شاملة والوصول إلى العدالة/الإنصاف والحوارات الاجتماعية

العمال المنزليون من المهاجرين

الحق في التنظيم النقابات العمالية والانضمام إليها. من الصعب الانضمام إلى نقابة. منحهم الحق في التعليم بشأن حقوقهم. عادةً ما يتم تجاهل العمال المنزليين في العقد الاجتماعي الجديد. جمع بيانات عن جميع البلدان التي تسمح أو لا تسمح للعمال المهاجرين، ولا سيما العمال المنزليين المهاجرين بالانضمام رقم 1. يمثل هذا وجه (GCM) إلى النقابات العمالية. جمع البيانات وربطها بهدف الميثاق العالمي للهجرة منظمة العمل الدولية) بعيدة كل البعد عما C189) من أوجه القصور. قد تكون اتفاقية العمال المنزليين خططناه لها. 11 دولة مستهدفة ولكن تحقق أين أصبحت الآن. إجراء تقييم لاتفاقية بعد 10 سنوات من اعتمادها. يلعب العاملون المنزليون دورًا رئيسيًا في رعاية العائلات. وينبغي ألا ينظر إليهم بوصفهم عاملين أساسيين فحسب، بل كعمال عاديين بموجب قانون العمل

معالجة هجرة العمالة المؤقتة

يوجد نظام أساسي للهجرة المؤقتة، ومن ثم هناك حاجة ماسة إلى جعله أكثر إنصافاً من خلال إعادة التفكير في النموذج المتعلق بهجرة العمالة المؤقتة. وثمة حاجة إلى إعادة تقييم هجرة اليد العاملة المؤقتة لأن هذه البرامج عرضة لعيوب جوهرية من حيث حماية الحقوق، ومن ثم هناك حاجة إلى تقييم برامج هجرة العمالة المؤقتة.

تضخيم صوت العمال

وهناك حاجة إلى أن يقوم العمال المهاجرون بتنظيم وبناء القوة على الصعيد العالمي حتى يتسنى بناء حركة مهاجرة عالمية جديدة. علاوة على ذلك، ينبغي منح العمال المنزليين المهاجرين الحق في تكوين الجمعيات وحرية الكلام. وينبغي الضغط على الحاجة إلى نهج متعدد الأطراف بمساعدة الوكالات المتعددة الأطراف لحل قضايا العمال المهاجرين. ويُنظر إلى العمال المهاجرين على أنهم مستفيدون وليس على أنهم سلطات.

صندوق التعويضات

ينبغي للحكومة أن تدفع ما يستحق للعمال. وهو أمر غير قابل للتفاوض. ويعتبر عدم دفع الأجور سرقة. يجب على الحكومة أن تفرض عقوبات. ينبغي للحكومة أن تقترح صندوقاً للتعويض وتدفع للعمال من ذلك الصندوق. يجب على الشركات المساهمة في الصندوق. انظر إلى سيادة القانون بطريقة جديدة. العقد الاجتماعي الجديد يعني الاستثمار

التوصيات ذات الطابع العملي

وهناك حاجة إلى بيانات قد توفر تفاصيلاً حول البلدان التي تسمح للعمال المهاجرين بالانضمام إلى النقابات بحيث يمكن الضغط على البلدان التي ظلت تهملها لفترة طويلة.

نظراً لغياب الحوار الاجتماعي، ثمة حاجة إلى "عقد اجتماعي" لا يقتصر على إشراك الحكومات وأرباب في تصميم برامج (CSO) العمل فحسب، بل يشمل أيضاً منظمات المهاجرين ومنظمات المجتمع المدني الهجرة وتنفيذها ورصدها، ومن ثم إشراك أصحاب المصلحة هؤلاء في تشكيل هذه السياسات

وثمة حاجة إلى تنفيذ تدابير طارئة مثل وضع معيار مؤقت للطوارئ من أجل توفير الحماية للعمال أثناء الوباء. ويُنظر إلى العمال المهاجرين على أنهم مستفيدون وليس على أنهم سلطات. ومن ثم، وهناك حاجة إلى أن يقوم العمال المهاجرون بتنظيم وبناء القوة على الصعيد العالمي حتى يتسنى بناء حركة مهاجرة عالمية جديدة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن ندعو إلى وضع نموذج لهجرة العمال يستند إلى نظام قيم يعطي الأولوية لخبرات العمال المهاجرين وأصواتهم وكرامتهم

تغيير الروايات

إن "سرد الإدماج" يحتاج إلى إعطاء الأولوية في الحالات التي يتعين فيها حل قضايا مثل انخفاض الأجور التي تؤدي إلى توترات اجتماعية حيث يُتهم المهاجرون بسرقة الوظائف